

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Borsa
<b>DATE:</b>	04-January-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	120,000
<b>TITLE :</b>	Petroleum exploration and drilling companies refuse to be additional 5% tax
<b>PAGE:</b>	Front Page
<b>ARTICLE TYPE:</b>	General Industry News
<b>REPORTER:</b>	Ahmed Farahat

## شركات «البحث والتنقيب» عن البترول ترفض سداد ضريبة الـ 5% الإضافية

كتب - أحمد فرحات:

علمت «البورصة» أن شركات البحث والتنقيب عن البترول ترفض سداد الضريبة الإضافية التي حددها القانون بـ 5% على أصحاب الدخل التي تجاوز المليون جنيه سنوياً. وتستند الشركات إلى أنها تتعامل ضريبياً بشكل خاص. ووفقاً لما يعرف باتفاقية التحاسب الضريبي التي ترفض عليها ضريبة دخل قدر بـ 640.55%، مقابل 22.5% يفرضها القانون على

الشركات العادية.

وقال مسئولون من عدد من الشركات، إنها تعترض المعلن على مطالبتها بسداد الضريبة الإضافية، نظراً لأن اتفاقية التحاسب الضريبي حددت سعراً عاماً للضريبة شاملة كل أنواع الضرائب والرسوم العالية والممنوعة، وتعزز مخاطبة وزارة المالية وممنحة الضرائب بنصوص الاتفاقية والهيئة العامة للبترول التي تقوم بحصيل ومداخيل الضرائب للشركاء الأجانب، أو اقتراح خصمها من الأرباح الضريبي باعتبارها

مصرياً بناءً على كونها ضريبة استثنائية. وقال مسئول حكومي «البورصة» إن مصلحة الضرائب خاطبت أكثر من 10 شركة بحث وتنقيب عالمية ومحلية لسداد ضريبة 5% الإضافية عن الأرباح الضريبي لعام 2014، وغرامة التأخير المستحقة عليها بعد عدم سدادها. وحصلت البورصة على نص الخطاب المقدم إلى إحدى الشركات من المصلحة تنهيه إلى أن الإقرار الضريبي لعام 2014 للشركة لم يتضمن سداد الشركة الضريبة الإضافية 5%.

مطالبه إياها بسرعة سداد الضريبة وغرامة التأخير المستحقة عليها. وقدرت مصادر وزارة المالية «البورصة» قيمة الضرائب الإضافية المستحقة على شركات البحث والتنقيب بنحو 2.5 مليار جنيه. وأشارت المصادر إلى أن احتساب الضريبة على شركات البحث والتنقيب جاءت بعد عرض الأمر على المستشار القانوني لرئيس المصلحة الذي أعاد بخضوعها باعتبار أن الضريبة الإضافية نوعاً من ضرائب الدخل.

وتابعت المصادر، أنه لا توجد علاقة بين اتفاقية التحاسب الضريبي على شركات البحث والتنقيب وبين الضريبة الإضافية 5%، حيث إن الاتفاقية تحدد سعر الضريبة على الشركات ونحوها للهيئة العامة للبترول. وفي سياق متصل علمت «البورصة» أن وزارة المالية ستحصل سداد الضريبة الإضافية عن هيئة قناة السويس التي تقدر بـ 1.7 مليار جنيه. وقالت المصادر، إن الوزارة ستقوم بسدادها على دفعات لمدة 7 أشهر بدءاً من ديسمبر

حتى شهر يونيو المقبل. وقالت مصادر المصلحة الأولى بقيمة 243 مليون جنيه، وخاطبت مصلحة الضرائب في وقت سابق كلاً من الهيئة العامة لقناة السويس ووزارة المالية لسداد مبلغ 1.7 مليار جنيه قيمة ضريبة الـ 5% الإضافية. قالت مصادر حكومية «البورصة» إن الهيئة قامت بالرد على خطاب المصلحة وطلبت منها خصم قيمة الضريبة من فوائض أرباح الهيئة التي أتت إلى وزارة المالية في العام المالي 2013-2014.